الأنباء
السبت 8 أغسطس 2015

14 بنكا و25 وسيطا ماليا متورطون في التلاعب بأسعار العملات والاحتيال على مؤسسات مالية

أكبر فضيحة مالية لبنك سويسري

في أكبر فضيحة مالية لبنك سويسري أدين وسيط مالي سابق، كان يعمل لمصلحة «يو بي اس»، أكبر المصارف السويسرية، بالسجن لمدة 14 عاما بتهمة التلاعب في مؤشر معدل سعر صرف العملات الأجنبية بين المصارف «ليبور». ووفقا للائحة الاتهام، فإن هناك ما لا يقل عن 14 مؤسسة مصرفية، و25 وسيطا ماليا متورطون في أعمال الاحتيال في هذه القضية.

وبعد هذا هو أول وأقسى حكم قضائي يصدر ضد وسيط مصرفي في هذه الفضيحة المدوية منذ اندلاعها في عام 2012، والتي كلفت القطاع المصرفي مليارات، ولوثت سمعته، ولا تزال تخضع بعض المصارف الكبرى بسببه لمراقبة خاصة حتى اليوم. وتمت إدانة توم هايز (35 عاما)، أمام هيئة محلفين في محكمة ساوثوورك جنوب لندن بعد أسبوع من المداولات.

من جانبه، أكد مصرف «يو بي اس» من مقره في زيوريخ الحكم لكنه رفض التعليق، ويبدو أن المصرف لا يعتزم إصدار بيان حول الموضوع.

وبحسب «العربية نت» قال جيريمي كوك، القاضي البريطاني، في حكمه، إن هذه المحاكمة تكشف مدى الافتقار إلى النزاهة التي ينبغي على المصارف أن تتسم بها، منتقدا الدور الذي لعبه توم هايز، معتبرا إياه المحرك الرئيسي في التلاعب في مؤشر «ليبور»، وواجه الوسيط المالي السابق، وهو بريطاني، ثماني تهم ترتبط كل واحدة منها بعقوبة أقصاها السجن لمدة عشر سنوات. وأثناء محاكمته التي استغرقت شهرين، وصفه المدعي العام بأنه العقل المفكر للتلاعب بأسعار صرف العملات بدوافع «الجشع». ووفقا للهيئة البريطانية لمكافحة الجرائم المالية، فإن هايز قام خلال أربع سنوات من سبتمبر 2006 إلى سبتمبر 2010 بإدارة نظام خفي للتواطؤ مع وسطاء آخرين للمصرف السويسري «يو بي اس» والأميركي «سيتي غروب»، ومع مؤسسات مالية ومصرفية أخرى، بغية التأثير في مستوى ليبور لمصلحة هذه المصارف. وكان هايز وافق في البداية على الإدلاء بشهادة مفصلة أمام الهيئة البريطانية لمكافحة الجرائم المالية في عام 2013، وأقر خلالها بتورطه في التلاعب في معدلات صرف العملة، واصفا نفسه بـ«مجرم ارتكب سلسلة من الجرائم» في الصناعة المصرفية، حيث تلاعب بمعدلات تبادل العملات لأنها بحسب وصفه «تجارة رائجة». لكن الوسيط المالي المدان، غير رأيه في وقت لاحق، وأعلن أنه غير مذنب في مستهل محاكمته.

وانهار أثناء تقديم دفاعه أمام المحكمة خلال الأيام الأخيرة من محاكمته، وقال باكيا في المحكمة: «إنني كنت مضطرا للقول إني ارتكبت أخطاء، وانه من الحق والعدل أن تتم ملاحقتي أمام القضاء. كنت تقريبا في حالة اكتئاب تام». كما نطق بكلام آخر مماثل خلال رجوعه عن شهادته الأولى أمام الهيئة البريطانية، وهي شهادة تعتبر مركزية في ملف محاكمته. و«ليبور» هو معدل مرجعي لسعر تبادل العملات الأجنبية في السوق النقدية يتم حسابه وتثبيته في لندن من قبل 16 مصرفا بريطانيا تتولى الإعلان عنه يوميا في الساعة 11 صباحا بالتوقيت المحلي. ويستخدم معدل «ليبور» كمرجع لكثير من العمليات المصرفية في مختلف أنحاء العالم، ابتداء من حساب الادخار التقليدي البسيط إلى المنتجات المصرفية المشتقة الأكثر تعقيدا، مرورا بالقروض العقارية، والقروض الاستهلاكية، والقروض المقدمة للشركات والسلطات العامة.

ويشمل معدل «ليبور» مئات الآلاف من مليارات الدولارات من المعاملات والتبادلات التجارية سنويا في العالم.

وعادة ما يمثل تحديد هذا المعدل عملية تقنية دقيقة من المفترض أن تعكس واقع شروط الإقراض بين المصارف، لكن الاتهامات الموجهة للوسيط المالي تسلط الضوء على حقيقة أن التلاعب الذي قام به هذا الوسيط مكنه من زيادة أرباح المصرفين اللذين كان يعمل لمصلحتهما «يو بي اس» و«سيتي بانك» بهدف الحصول على عوائد أفضل لحسابه الخاص.

واستخدام معدل «ليبور» متاح في عديد من العملات، أما التهم الموجهة إلى، هايز، فتتعلق بتطبيقات معدل ليبور على المعاملات في الين الياباني، وعملية تحديده من قبل الوسيط بصفته كموظف في مصرف «يو بي اس»، وبعد ذلك في «سيتي جروب» في طوكيو. واندلعت فضيحة «ليبور»، التي مست عديدا من المؤسسات المالية الكبرى، في عام 2012 عندما كشف مصرف باركليز البريطاني أنه دفع 290 مليون جنيه لوضع حد للتحقيقات المتعلقة بهذه التلاعبات في بريطانيا والولايات المتحدة.

وقد كانت هذه فضيحة أخرى مستقلة بحد ذاتها مستقلة عن فضيحة التلاعب بمعدل تبادل العملات. وتوجب على المؤسسات المالية الأخرى مثل يو بي اس، وآر بي اس، ورابوبانك، منذ تكشف فضيحة دفع غرامات قياسية لسلطات المؤسسات الرقابية والقضائية في بلدانها بما في ذلك الولايات المتحدة، وبريطانيا، رئتا التمويل المالي العالمي، ومن المقرر أن تجري محاكمات جديدة لعدد من الوسطاء الماليين في هذين البلدين.

مقر بنك «يو بي اس» في سويسرا

الحكم على «توم هايز» بأقسى حكم قضائي يصدر ضد وسيط مصرفي منذ 3 سنوات

«يو بي اس» يؤكد الحكم ويرفض التعليق

التهم تنوعت ما بين تلاعب بمعدلات تبادل العملات والتواطؤ مع وسطاء بمصارف مختلفة

المعدن الأصفر يتداول دون 1100 دولار للأوقية منذ نزوله عن مستوى الدعم

رويترز: استقر الذهب قرب أدنى مستوياته في خمس سنوات ونصف السنة أمس ويتجه إلى تكبد خسائر للأسبوع السابع على التوالي في أطول موجة هبوط من نوعها منذ عام 1999 اى حوالي 16 عاما قبيل صدور بيانات أميركية قد تحدد توقيت رفع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة.

وإذا جاءت بيانات الوظائف الأميركية قوية فإنها ستعزز التكهنات بأن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة الشهر المقبل وهو ما ينزل بالذهب الذي لا يدر فائدة إلى مستويات جديدة على الأرجح. وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,3٪ إلى 1092,10 دولارا للأوقية (الأونصة)، ويجرى تداول المعدن الأصفر دون 1100 دولار للأوقية منذ نزوله عن مستوى الدعم هذا في موجة هبوط 20 يوليو التي نزلت به إلى 1077 دولارا في 24 من نفس الشهر مسجلا أدنى مستوياته منذ فبراير 2010.

النفط يفقد 5٪ في أسبوع

عواصم وكالات ـ سجل سعر برميل النفط الخام الكويتي انخفاضا أمس الأول بواقع 66 سنتا ليبلغ 46,92 دولارا مقابل 47,58 دولارا الأربعاء الماضي وفقا لما أعلنته مؤسسة البترول الكويتية.

وعالميا، عوضت أسعار النفط في العقود الآجلة بعض خسائرها امس بعدما أنهت الجلسة السابقة عند أدنى مستوياتها في عدة أشهر لكنها لاتزال متجهة لإنهاء الأسبوع على هبوط تزيد نسبته على 5٪. وعلي التوالي يواجه مزيج برنت والخام الأميركي سادس خسارة أسبوعية في أطول موجة هبوط من نوعها منذ بداية العام. وبينما ينتظر المستثمرون بيانات الوظائف الأميركية التي ستصدر في وقت لاحق وبيانات تجارية صينية في مطلع الأسبوع القادم قال محللون إنه لا توجد فرصة تذكر لأن تشهد الأسعار تحركات كبيرة وقد ارتفع سعر خام برنت في العقود الآجلة 40 سنتا إلى 49,92 دولارا للبرميل بعد وصوله إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر في الجلسة السابقة. ويتجه خام القياس العالمي لإنهاء الأسبوع على خسائر نسبتها 4,7٪ في أكبر هبوط أسبوعي له منذ مارس. وارتفع سعر الخام الأميركي 35 سنتا إلى 45,01 دولارا للبرميل بعد هبوطه أكثر من دولار أمس الاول حين بلغ أدنى مستوياته في أربعة أشهر ونصف الشهر.

وإلى جانب وفرة المعروض العالمي فإن العامل الرئيسي الآخر في دفع أسعار الخام للهبوط من مستوياتها المرتفعة هذا العام التي سجلتها في مايو هو القلق بشأن الطلب على النفط في الصين مع تباطؤ نمو ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

بسبب انخفاضات حادة في منتجات الألبان والزيوت

أسعار الغذاء العالمية عند أدنى مستوياتها منذ 2009

تباطؤ الصادرات أسهم بشكل كبير في تراجع أسعار الغذاء

سجلت أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الشهر الماضي أدنى متوسط شهري منذ أواخر عام 2009 نظرا إلى الانخفاضات الحادة في أسعار منتجات الألبان والزيوت النباتية، بينما ظلت أسعار اللحوم مستقرة. وبلغ متوسط مؤشر منظمة «فاو» لأسعار الغذاء 164,6 نقطة في يوليو، بانخفاض مقداره 1,0٪، مقارنة بشهر يونيو وبما يبلغ 19,4٪ قياسا بمستويات العام السابق، بحسب ما ذكرته المنظمة في بيان صحافي أول أمس. ويمثل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، فيما يخص أسعار الغذاء دليلا يستند إلى حركة التعاملات التجارية، من خلال قياس أسعار خمس سلع غذائية رئيسية في الأسواق الدولية، شاملا مؤشرات فرعية لأسعار الحبوب، واللحوم، والألبان، والزيوت النباتية، والسكر. وفي الشهر الماضي أيضا انخفض مؤشر أسعار الألبان بمقدار 7,2٪ عن الشهر السابق، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الطلب على الواردات من الصين وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي ظل وفرة إنتاج الحليب لدى الاتحاد الأوروبي، ما نتج عنه فائض من إمدادات منتجات الألبان المعروضة للتصدير. وتراجع مؤشر يوليو لأسعار الزيوت النباتية بنحو 5,5٪، مقارنة بمستوى يونيو، ليصل بذلك إلى أدنى قيمة له منذ يوليو 2009. ويعود الانزلاق الأخير للأسعار، في المقام الأول إلى تراجع أسعار زيت النخيل دوليا، كرد فعل لزيادة الإنتاج في جنوب شرق آسيا، وكذلك تباطؤ الصادرات خصوصا من ماليزيا، فضلا عن التراجع المستمر في أسعار زيت الصويا إزاء إمدادات التصدير الوافرة لدى أميركا الجنوبية، وأيضا التوقعات المواتية للمعروض العالمي في الفترة 2016/2015. إلى ذلك سجل مؤشر أسعار الحبوب ارتفاعا بنسبة 2,0٪، مقارنة بشهر يونيو، وإن ظل دون مستوى يوليو من العام الماضي بمقدار 10,1٪. وللشهر الثاني على التوالي، ارتفعت أسعار القمح والذرة، ويعود ذلك جزئيا إلى سوء الأحوال الجوية في أميركا الشمالية وأوروبا، التي واصلت دفع مؤشر الحبوب إلى الارتفاع، بينما استمرت حركة أسعار الأرز في الانخفاض. من جهة أخرى، ظل مؤشر أسعار اللحوم دون تغيير تقريبا، مقارنة بالشهر السابق. وعوضت زيادة الأسعار الدولية للحوم الأبقار عن تراجع أسعار لحوم الأغنام، بينما ظلت أسعار الدواجن مستقرة.

وبالنسبة لأسعار السكر، ارتفع المؤشر القياسي بنسبة 2,5٪ في الفترة من يونيو 2015، على الأكثر بسبب الظروف دون المثالية للحصاد في مناطق الإنتاج الرئيسية بالبرازيل.

خدمات إعلانية

«بيتك»: 7 فائزين جدد لحملة البطاقات المصرفية

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجوائز قيمة عبارة عن ربح قيمة مشترياتهم بحد اقصى 3000 دولار لكل منهم في السحب السادس للحملة الترويجية للبطاقات المصرفية التي حملت عنوان «اربح قيمة مشترياتك نقدا لغاية 3000 دولار»، والمستمرة حتى 15 سبتمبر 2015، لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد (الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق والصرف الآلي) في مشترياتهم داخل وخارج الكويت. والفائزون هم: طلال عبدالله الرشيد، فواز عبدالرحمن الرشيدي، علي حسين العجمي، ناصر صالح المضيان، يوسف عبدالله القناعي، مبارك عيد الهاجري، منيرة شايع الرشيدي.

وتتيح الحملة حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب لربح جائزة يومية قيمة عبارة عن «قيمة مشترياته نقدا لغاية 3000 دولار» مقابل كل 10 دنانير للشراء، من خلال استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التأهل لدخول السحب الإلكتروني الذي كان يجرى أسبوعيا.

وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على تحقيق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضا العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ الحملة مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية، وتعزيزا لسمعة «بيتك» بالسوق المحلية كأكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.

«الأهلي» يقيم سحبه الثاني لحملة «أنفق واربح»

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن موعد السحب الثاني ضمن حملته الصيفية «أنفق واربح»، والتي يشارك فيها جميع حاملي بطاقات الأهلي الذين قاموا باستخدام بطاقاتهم أثناء شهر يوليو، وذلك يوم الإثنين الموافق 10 أغسطس 2015 في الفرع الرئيسي تحت إشراف وزارة التجارة. ومن خلال السحب يسترد الفائز الأول قيمة مشترياته بحد أقصى 3000 دينار بينما يسترد الفائز الثاني قيمة مشترياته بحد أقصى 2000 دينار. وتعد الحملة أحدث الحملات الترويجية التي تهدف إلى مكافأة عملاء البنك. وقد تم الإعلان عن الفائزين في السحب الأول في 12 يوليو الماضي. ولازالت الفرصة سانحة أمام عملاء الأهلي في السحب الأخير الذي سيقام في شهر سبتمبر ويشارك فيه جميع حاملي بطاقات الأهلي الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق الذين قاموا باستخدام بطاقاتهم أثناء شهر أغسطس.

وقد منح البنك عملاءه فرصة الدخول في السحب مقابل 100 دينار يتم إنفاقها، في الفترة من 1 إلى 31 أغسطس، بحد أقصى 3000 دينار. وتقام السحوبات بشكل شهري طوال مدة الحملة ويتمكن من المشاركة فيها حاملو بطاقات الأهلي الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق.